غسان سلامة: حرب الخليج ووحدة ألمانيا أبرز دوافع الدور العسكري واقعية فرنسية في تقبل دور ألماني جديد..

المدينة ٢٧-٧-٩٤

■ كمال طربيه - باريس:

هل بدأ الرايخ الرابع؟

البعض في أوروبا يتهم امريكا بالسذاجة فالرئيس كلينتون هو الذي دعا الى ان تكون المانيا قوة عظمى او ان تكون فوق الجميع إلا امريكا.. الانجليز يخشون عودة المانيا القوية المدججة بالمارك القوى والاسلحة الفتاكة والمقعد الدائم في مجلس الامن.

والفرنسيون يؤثرون معانقة العفريت الالماني حتى لا تروعهم تفاصيل وجهه الجامد والروس بعد ان سقط رداءهم الحيوي (السوفييت السابق) اصبحوا عراة امام الالمان لا جغرافيا تنأى عن (بانزر) جديد ولا اقتصاد يقيهم برد شتاء اوروبي عاصف.

دعوة كلينتون الى الالمان بأن يمنحوا امتهم العظمى او ان يضيفوا الى العالم قوة عظمى (بدل تالف) لتحل محل القطب الدولي السابق (الاتحاد السوفييتي) عززها حكم المحكمة الدستورية العليا في المانيا قبل ايام والذي اعتبر ان الدستور الالماني يبيح لالمانيا ارسال قواتها في مهام خارجية.

حكم المحكمة الدستورية العليا في المانيا تواكب مع حملة المانية مشفوعة ببعض التأييد وبعض التحفظ الدولي لشغل مقعد دائم في مجلس الامن.

(المدينة) استطلعت افاق الرايخ الرابع من مراسليها في برلين ولندن وباريس وروما وموسكو والقاهرة..

مراسلنا في باريس كمال طربيه وافانا بالتقرير التالي:

هل ثمة خطر حقيقي من تنامي قوة المانيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا على الامن والاستقرار العالميين؟

وكيف تنظر اوروبا وفرنسا بوجه خاص الى تعاظم النفوذ الالماني على الساحتين الاقليمية والدولية؟

اسئلة حملها مراسل المدينة في باريس كمال طربيه وطرحها على الدكتور غسان سلامة استاذ مادة العلوم السياسية في جامعة باريس واحد ابرز الخبراء العرب والاجانب في مجال الشؤون الاستراتيجية وتطور العلاقات بين الدول والانظمة والشعوب.

حرب الخليج - والوحدة الألمانية

• ماهي الاسباب الداخلية التي حدت بألمانيا الى تعديل دستورها لتتمكن من ارسال قوات عسكرية الى الخارج؟

– الواقع ثمة حدثان هامان كادا ان يكونا متزامنين دفعا بقوة في هذا الاتجاه هما حرب الخليج وتوحيد المانيا.. بالنسبة لحرب الخليج فقد دعيت المانيا كغيرها من الدول للمشاركة في التحالف الدولي الهادف الى طرد الجيش العراقي من الكويت وقد تساءل عدد من السياسيين الالمان انذاك عما اذا كان الوقت قد حان لكي تشارك المانيا عسكريا في هذا التحالف لكن بدا ان الاكثرية السياسية والشعبية تتحفظ بشكل او بآخر في الاقدام على هذه الخطوة الحاسمة فاكتفت المانيا حينذاك باتخاذ بعض المبادرات باتجاه التحالف الدولي كالمساهمة بـ٧ مليارات دولار لتغطية جزء من النفقات المترتبة على هذه العملية العسكرية الضخمة اما من الناحية العملياتية فقد قامت المانيا باحلال بعض قطعها الحربية في مياه البحر المتوسط لسد الفراغات الامنية التي تبحث عن تحويل بعض السفن الحربية الامريكية والايطالية واليونانية من المتوسط للانضمام الى الاسطول السابع المرابط تقليديا في مياه المحيط الهادي وبحر العرب وذلك في اطار ما يسمى بالجبهة الجنوبية للحلف الاطلسي وقد اعتبرت هذه المبادرة وقتها علامة مميزة ولو انها خجولة حيث شاركت المانيا في الجهد العسكري لدول التحالف من دون ان تشارك وهكذا طرح هذا الموضوع للمرة الاولى.

الحدث الثاني تمثل بتوحيد المانيا ودفع بتيارين سياسيين مختلفين تماما احدهما قومي والاخر اطلسي للسعي كل من جانبه لازالة العائق الدستوري الذي يحول دون ارسال قوات عسكرية المانية الى ما وراء الحدود.

ما تريده فرنسا من ألمانيا هو:

- □ عدم امتلاك سلاح نووي
- □ عدم الانفراد بدور عسكري في أوروبا
- □ عدم المساس بالتركيبة الحالية لمجلس الأمن

التيار الاول: الذي يمكن وصفه بالتيار القومي يتمثل اساسا بحزب الاتحاد المسيحي ويقول بان انتهاء الحرب الباردة وقرب انسحاب القوات العسكرية الغربية من الاراضي الالمانية يفترض تطبيع الوضع الالماني في العالم، وعودة المانيا لاحتلال موقعها الطبيعي على الساحة الدولية كما يدعو هذا التيار الى حصول المانيا على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي مما يفرض الاعداد لقوة تدخل خارجية على غرار ما تمتلكه الدول الخمس الاخرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن.

اما التيار السياسي الثاني الذي يمكن وصفه بالتيار الاطلسي، فيشدد ليس على الطموحات الالمانية وحسب، بل على مسؤولية المانيا داخل الحلف، وعجزها من الان فصاعدا عن التهرب عن لعب دور اطلسي فاعل لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية بعد وصول بيل كلينتون الى البيت الابيض تضغط باتجاه حمل الاوروبيين على لعب دور اكبر داخل الحلف. وبينما يشدد دعاة التيار (القومي) على امكانية استخدام القوة العسكرية الالمانية لتهدئة الاوضاع في اوروبا الوسطى وفي المحيط التقليدي لالمانيا يشدد قادة التيار الثاني (الاطلسي) على الدور العسكري الالماني على الساحة الدولية وليس الاوروبية وحدها. وقد التقى هذان التياران على تزويد (اليونيصوم) عملية الامم المتحدة في الصومال بحوالي ١٧٠٠ جندي المانى.. لكن مقابل هذا المنحى برز موقف معارض من قبل تيار الاغلبية داخل الحزب الاشتراكي وقد استند هذا التيار في معارضته على المادة ٨٧ فقرة اولى من الدستور الالماني التي تقول بعدم جواز استخدام الجيش الالماني الا في حال الدفاع عن النفس وهكذا تم رفع هذه القضية امام المحكمة الدستورية على الاساس التالي:

– كان المستشار هلموت كول ووزير دفاعه بروهن يصران على القول بان من حق الحكومة ان تقرر متى يمكن استعمال القوات المسلحة وكيف، فيما ألح الحزب الاشتراكي على موقفه القائل بان اي لجوء الى القوات المسلحة يفترض تعديلا للدستور من قبل مجلس النواب (البوندستاج) وهنا تجدر الاشارة الى ان الرئيس الحالي للحزب الاشتراكي الديمقراطي (رودولف نشاربينج) كان اقرب لموقف المستشار كول منه الى موقف قاعدته الحزبية بينما كان حزب الاحرار وهو حزب صغير متحالف مع المسيحيين الديمقراطيين. اكثر ميلا لموقف الامتناع عن المشاركة في العمليات الخارجية كان امام المحكمة الدستورية البت في أمرين

الاول: هل يجب سحب القوة العسكرية الالمانية من الصومال، فكان جواب المحكمة انه بامكان المستشار كول ارسال جنود للعمل تحت امرة الامم المتحدة حتى صدور القرار الاساسي.

الثاني: هل يحق لالمانيا ارسال قوات عسكرية الى خارج اطار الامم المتحدة..؟ الاجابة عن هذا الامر جاءت في مصلحة الداعين اليه، وهكذا اقرت المحكمة الدستورية مؤخرا بمشروعية قيام الحكومة الالمانية بارسال قوات عسكرية الى الخارج، مما يعني تدويل الموقع السياسي الالماني في كل المجالات، لاسيما العسكرية منها اذ انه من غير المعقول بقاء المانيا القوة الاقتصادية الثالثة – وانا اقول الثانية – في العالم، محرومة من دور عسكري فاعل على الساحة الدولية ومن مقعد دائم في مجلس الامن!

الموقف الفرنسي

وقرار المحكمة الدستورية الالمانية بالسماح بارسال قوات عسكرية الى الخارج ستشكل جزءا من عدة امور تهم فرنسا بشكل خاص من بينها اشتراك فرنسا والمانيا في تأسيس ما يسمى (بالفيلق الاوروبي) وقرارهما المشترك الذي فرضاه على العشرة الاخرين في الاتحاد الاوروبي لحظة التوقيع على معاهدة (ماستريخت) باعتبار منظمة (اتحاد غرب اوروبا) هي منظمة عسكرية ودبلوماسية كنت نائمة منذ ٣٠ عاما الذراع العسكرية للاتحاد الاوروبي، وبالتالي قيام هذه المنظمة بتأسيس مركز لها في بروكسل، والشروع ببعض الامور العملية كارسالها سفنا حربية الى البحر الادرياتيكي للمشاركة في مراقبة الحظر الدولي على الصرب، وانشاء مركز اتصال هائل متقدم تكنولوجيا في جنوب اسبانيا في نفس الوقت نجحت فرنسا والمانيا في مبادرة مشتركة لوضع ملحق امني في اتفاقية (شنغن) حول انتقال الاشخاص والبضائع ونشاط قوى الشرطة في دول الاتحاد وقد توج هذا التعاون بالقرار الجريء الذي اتخذه الرئيس فرانسوا ميتران باشراك الجنود الالمان في الفيلق الاوروبي في العرض العسكري الذي نظمته فرنسا في الرابع عشر من يوليو بمناسبة عيدها الوطني.. كل هذه الظواهر تشير الى واقعية فرنسية كبيرة في اعتبار ان لا مناص من ان تمثل المانيا الموحدة الموقع المتناسب مع حجمها الديموغرافي وثقلها الاقتصادي في اوروبا وداخل الاتحاد الاوروبي بشكل خاص، خاصة وان انتخاب (جاك سانتير) رئيس وزراء اللكسمبورغ السابق رئيسا للمفوضية الاوروبية اعتبر مؤشرا على المدى الذي بلغه النفوذ الالماني.. هذه الواقعية في النظرة الى العلاقات الاوروبية يسهل على الفرنسيين فهمها اكثر بكثير من البريطانيين فرئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر كانت تشعر ازاء التوحد الالماني وحيال التفاهم الالماني الفرنسي بكثير من المرارة. كما ان حكومة جون ميجور تشعر بالاستياء من موقف الرئيس الامريكي بيل كلينتون الذي يصف المانيا بالشريك الاساسي في اوروبا علما بان بريطانيا تعتبر ولا تزال ان علاقاتها بالولايات المتحدة اقوى من علاقة اي طرف اوروبي بواشنطن وان

المانيا تتجه سريعا للحلول محل بريطانيا فى الموقع المفضل من الادارة الامريكية. هذه الواقعية التى تنظر بها فرنسا الى تنامي الدور الالمانى لا يعنى غياب كل اشكال التحفظ على سعة هذا الدور وتناميه، ففرنسا غير مستعدة لرؤية المانيا وقد تعاظم دورها وقوى نفوذها دون حسيب او رقيب، ومن هنا يدعو التيار السياسى الفرنسى الذى يقوده الرئيس فرانسوا ميتران بالذات الى وضع حدود لتنامى الدور العسكرى الالمانى وبالتفاهم مع المانيا هذه الحدود كما يراها هذا التيار تقضى اولا ببقاء المانيا دولة غير نووية وتفترض ثانيا امتناع المانيا عن لعب اى دور عسكرى بشكل منفرد خصوصا فى اوروبا ومن خارج المؤسسات المشتركة كمنظمة اتحاد غرب اوروبا وحلف شمال الاطلسى والاتحاد الاوروبى، بحيث ان اتخاذ اى قرار بتحريك وحدات عسكرية المانية يكون جماعيا اما الناحية الثالثة والاخيرة فتشترط عدم المساس بالتركيبة الحالية لمجلس الامن الدولى بمعنى طمأنة فرنسا وبريطانيا وبوصفهما ضحيتى التوسيع الالمانى خلال الحرب العالمية الثانية بان القوة الالمانية المتنامية فى اوروبا يمكن موازنتها من خلال استمرار تمثيل اوروبا فى مجلس الامن بثلاث دول ضحت كثيرا فى تلك الحرب وهى بريطانيا وفرنسا وروسيا.

التيار الفرنسى الثانى الذى يجهر بقدر من التخوف من المانيا، يمثل التيار الغالب داخل الحزب الديغولى ويأخذ على الرئيس ميتران الذهاب بعيدا فى تغليب العلاقة الفرنسية الالمانية على العلاقات الثنائية الاخرى، بين فرنسا ودول اوروبية وغربية هامة، وقد لاحظنا جميعا كيف ان رئيس الوزراء الفرنسى ادوارد بالادور تعمد ان يخلوا بيانه الوزارى من وصف المانيا بالشريك الاساسى لفرنسا وحرص بالمقابل على وضع المانيا وبريطانيا فى نفس المستوى وعلى هذا الاساس يمكننا الحديث عن وجود استراتيجيتين فرنسيتين على قدر من الاختلاف فى تقييم الدور الالمانى ورسم حدوده الاستراتيجية، الاولى تقوم على مبدأ ربط القوة الالمانية المتزايدة باكبر عدد ممكن من المؤسسات الثنائية والمتعددة الاطراف، بحيث يجد المارد الالمانى نفسه ملزما بالتقيد بسلسلة من الاتفاقات والمواثيق، تحول دون اقدامه على تحرك منفرد، وتدفعه للتشاور مع الاوروبيين الاخرين ولاسيما فرنسا.. هذه الاستراتيجية التى يعبر عنها الرئيس ميتران، تقابلها استرتيجية مختلفة تماما، وتقول على لسان الديغوليين بشكل خاص، ان الطريقة الافضل لتطويق القوة الالمانية تكمن فى تعزيز علاقات فرنسا بكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وروسيا.

المانيا.. والعالم

• وماذا عن تعاظم الدور الالمانى فى اوروبا والعالم وهل ان تخوف البعض من (العسكرتاريا الجرمانية) واحلامها التوسعية له ما يبرره فى ظل المتغيرات الراهنة؟

– شخصيا لا اعتقد بوجود تيار توسعى المانى يسعى للاستفادة من التغيرات الحاصلة او المتوقع حصولها فى المانيا كخروج القوات الحليفة من الاراضى الالمانية هذا الصيف، او ارسال قوات المانية الى الخارج، والوضع الناشىء عن دمج الجيش الالمانى الشرقى سابقا فى القوات المسلحة لالمانيا الموحدة، وذلك لمجموعة من الاسباب ابرزها:

• وجود ضمانة امريكية لاستمرار الوضع القائم فى اوروبا الغربية وهذه الضمانة ستبقى متينة جدا حتى ولو تدنى عدد القوات الامريكية المرابطة فى اوروبا الى النصف قبل حلول عام ١٩٩٦م.

• السبب الاخر وربما الاهم هو ان المانيا وعلى عكس ما كانت اوضاعها فى السابق اى فى السنوات ١٨٧٠ و١٩١٤ و١٩٣٩ محاطة الان بثلاث دول تمتلك ردعا نوويا فيما المانيا خالية من السلاح النووى.. ولنفترض جدلا امتلاك المانيا سلاحا نوويا فان هذا التطور سيشكل عاملا اضافيا رادعا يوجب اندلاع حرب جديدة حتى ان بعض المفكرين الاستراتيجيين فى امريكا، وفى طليعتهم (مارشامر) يعتقد ان الوسيلة الامثل لتثبيت الامن فى اوروبا ليس فى السماح لالمانيا بامتلاك ردع نووى بل فى دعوتها لأن تصبح دولة نووية واذا كان الاعتقاد السائد بان المانيا لن تلعب دور المهيمن عسكريا فيجب توقع اشكال اخرى من الهيمنة الالمانية كما لاحظنا فى السنوات القليلة الماضية ومنها:

• هيمنة فى مجال تقرير مستقبل الدول التى كانت تدور تقليديا فى الفلك الالمانى حيث تلعب المانيا حاليا دورا هاما فى نمو، تشيكيا، بولندا، والمجر.. كما كانت اساسا وراء اعلان جمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا واستقلالهما لقد فرضت المانيا بالحاحها الدبلوماسيين على الولايات المتحدة وفرنسا، القبول باستقلال سلوفينيا وكرواتيا قبل التاريخ الذى كانت تراه واشنطن وباريس مناسبا وقبل ان تتضح الصورة التى ستستقر عليها يوغسلافيا السابقة مما سرع فى اندلاع الحرب فى تلك الانحاء

• هيمنة فى المجال المالى حيث يتحكم المصرف المركزى الالمانى باسعار الفائدة وسعر صرف العملات فيما يسمى بـ(الثعبان النقدى).

• هيمنة اقتصادية وديموغرافية، باعتبار ان توحد المانيا جعل هذه الدولة بحجم فرنسا مرة ونصف سكانيا وضعف ثقل فرنسا اقتصاديا.

• هيمنة سياسية تزداد مع التوسع المحتمل فى الاتحاد الاوروبى ليشمل دولا اخرى فى اوروبا الوسطى والشمالية كالنمسا والسويد وفنلندا وهى دول تتأثر بالمانيا اكثر من تأثرها بفرنسا او بريطانيا. اخيرا هناك شكل اخر من الهيمنة ناجم عن الاعتراف الدولى المتزايد بالقوة الالمانية لاسيما من قبل واشنطن وموسكو، ومن الامور المثيرة للانتباه مقارنة العلاقة الامريكية اليابانية المتوترة بالعلاقة الامريكية الالمانية المتحسنة وكذلك سوء العلاقة الروسية اليابانية مقارنة بالعلاقة الروسية الالمانية المتينة..